



لابد من التأكيد في بداية هذه الورقة على أن التكبير حكم شرعي ثابت بالنص والإجماع، لا يصح إنكاره أو التقليل من شأنه، وهو أصل شرعي تترتب عليه أحكام كثيرة في الدنيا والآخرة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب الاهتمام به وبضبطه كما يجب الاهتمام بكل الحقائق الشرعية الأخرى، وكما أن الحقائق الشرعية الأخرى قد يقع الخطأ والانحراف عند كثير من الدارسين لها، فكذلك قضية التكبير قد يحصل فيها ذلك الأمر.

ولا زالت قضية التكبير منذ عقود من أشد القضايا التي يشتعل حولها الخلاف والجدل، وتحصار في حلتها التيارات والمذاهب، وقد اختلفت فيها الآراء بين غالٍ في التكبير متسع في إطلاقه على المسلمين، وبين مفرط فيه ومضيق لحدوده التي قررها علماء أهل السنة.

وقد كتبت بحوث كثيرة في باب التكبير، شرحت شروطه وضوابطه، وبين مظاهر الغلو والجفاء فيه، وكشفت عن آثار الانحراف في تأصيله أو في تطبيقه.

ولست هنا في مقام التحذير من التساهل في تكبير المسلمين والمسارعة فيه، فقد كتبت فيها ورقة سابقة منشور في عدد من المواقع الإلكترونية بعنوان (علماء المسلمين ومهمة التكبير).

وفي هذه الورقة سيتركز الحديث عن الأصول التي يقوم عليها الغلط في باب التكبير من جهة التساهل فيه والمسارعة إلى إنزاله بالمعينين والحكم عليهم بالخروج من الدين، وذلك لمسيس الحاجة إليها وكثرة السؤال عنها.

ودراسة هذه الأمور من أهم ما يبين موطن الخلل في ظاهرة التشدد في التكبير من أقوى ما يكشف عن مقدار الخلل والبعد عن منهاج أئمة أهل السنة والجماعة.

والوقوف عليها من أنسع ما يساعد طلبة العلم الذين يقصدون إلى دراسة هذه القضية وفهمها أو الذين أشكلت عليهم بعض التنظيرات أو التطبيقات.

والأصول التي يقع بسبيها الغلط في باب التكبير كثيرة، وهي منتشرة عند عدد من جماعات التكبير وغيرها عبر التاريخ الإسلامي، ولكن لن نذكر في هذه الورقة إلا أهم الأصول التي لها حضور ظاهر وبين في ساحتنا الشرعية ونوايانا الفكرية. قبل الولوج في تفاصيل تلك الأصول لا بد من التأكيد على أن الصور المتدرجة ضمنها متفاوتة فيما بينها، فبعضها بعيد جداً عن النصوص الشرعية لم يقبل بها أحد من العلماء وإنما قال بها الغلاة من التكبيريين فقط، وبعضها قريب جداً، وهي محل بحث وخلاف واجتهد بين العلماء، والجمع بين كل تلك الصور هنا ليس المقصود منه المساواة بينها في الحكم بالخطئة وإنما جُمع بينها باعتبار موضوع الورقة فقط.

ويمكن تحصيل الأصول التي وقع فيها الغلط في التكبير على تفاوت صوره في الأصول التالية:  
**الأصل الأول: التكبير بالظن.**

ومعنى التكبير بالظن لا يكون عند الشخص في تكبير أخيه المسلم إلا الظن، ولا يملك بينة يقينية ظاهرة في تكبيره. ومثل هذا الصنف يعد مخالفة ظاهرة لتحذير أئمة أهل السنة وفقهاء الإسلام من أنه لا يصلح التساهل في التكبير ولا الاعتماد فيه على حجج ضعيفة لا تؤهل المرء إلى أن يحكم على شخص ثبت له وصف الإسلام بالدليل اليقيني. وفي النهي عن الاعتماد على الظن في التكبير يقول ابن عبد البر "القرآن والسنة" ينهى عن تفسيق المسلم وتکفيره ببيان لا إشكال فيه... فالواجب في النظر أن لا يکفر إلا من اتفق الجميع على تکفيره، أو قام على تکفيره دليلاً لا مدعا له من كتاب أو سنة"([1]).

وهذا الحكم من ابن عبد البر من أقوى ما يدل على أهمية التثبت في التكبير ومن أشد ما ينهى عن الاعتماد فيه على الظنون والأوهام.

وفي تأكيد ذلك يقول ابن تيمية: "ليس لأحد أن يکفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة. ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة"([2]).

وينقل ابن حجر الهيثمي عن أئمة الشافعية بأنهم كانوا يحتاطون كثيراً في باب التكبير فيقول: "ينبغي للمفتى أن يحتاط في التكبير ما أمكنه؛ لعظم خطره وغلبة عدم قصده، سيما من العوام، وما زال أئمتنا على ذلك قدماً وحديثاً"([3]).

فهل يكون الاحتياط والتحوط مع الاعتماد على الظنون في تکفير المسلمين؟ !!  
وأما أئمة الحنفية فإنهم أكدوا على أهمية الاحتياط الشديد في باب التكبير، وذكروا بأنه لا يحق للمفتى أن يقدم عليه إلا بيقين، وأن الأولى أن ينصرف عنه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ونقل ابن عابدين بعض نصوص أئمة مذهبة فقال: "في الفتاوى الصغرى: الكفر شيء عظيم، فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يکفر.

وفي الخلاصة وغيرها إذا كان في المسألة وجوه توجب التكبير، ووجه واحد يمنعه، فعلى المفتى أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكبير تحسيناً للظن بال المسلم، زاد في البازارية: إلا إذا صرخ بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل، وفي التخاريخية: لا يکفر بالمحتمل؛ لأن الكفر نهاية في العقوبة، فيستدعي نهاية في الجناية، ومع الاحتمال لا نهاية"([4]).

فلاحظ أخي المسلم كيف أن أئمة الحنفية ربطوا وجوب التشدد في التكبير والاحتياط الشديد في إنزاله بالمسلم بعظامه الآثار المترتبة عليه في الدنيا والآخرة.

ومن العلماء الذين حذروا من الاعتماد على الظنون في باب التكبير الشوكاني حيث يقول: "اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار"([5]).

ويقول الشيخ العثيمين مقرراً ذلك الأصل: "الأصل فيمن ينتسب إلى الإسلام بقاء إسلامه حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي"([6]).

وكل هذه النصوص تدل على أن أئمة المذاهب الإسلامية كانوا يذرون غاية التحذير من الاعتماد على الظنون في تكفير المسلمين ويلزمون فيه الأخذ بالتحوط الشديد والبحث عن اليقين والبرهان البين الذي لا لبس فيه ولا إشكال.

وقد ذكر الغزالى في أثناء حديثه أنه يجوز الاعتماد على غلبة الظن في التكفير، ولكنه مع ذلك نبه على أنه يجب على المسلم أن يتبعه ما أمكنه، حيث يقول: "التكفير حكم شرعى يرجع إلى إباحة المال وسفك الدماء والحكم بالخلود في النار، فمأخذة كماخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يدرك بيقين، وتارة يدرك بظن غالب، وتارة يتعدد فيه، ومهما حصل تردد فالتوقف عن التكfer أولى، والمبادرة إلى التكfer إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل" [7].

**إذا تقرر أنه لا يصح الاعتماد على الظنون في باب التكfer فإن الصور الظنية التي يعتمد عليها المتواهلون في التكfer كثيرة متعددة، ومن أهمها:**

**الصورة الأولى: التكfer بالأعمال المحتملة**، فتجد بعض الأشخاص يبادر إلى تكfer أخيه المسلم بمجرد أن صدر منه عمله محتمل لمعاني كثيرة ليس متحضراً في المعنى الكفري البين، كمن يكفر المسلم بمجرد جلوسه أو حواره مع الكافر المقاتل، بحجة أن هذا الفعل يتضمن الخيانة للMuslimين أو الموالاة للكافر!

ومن المعلوم أن الجلوس مع الكافر الأصلي مباح من حيث الأصل، ثم هو يحتمل معاني كثيرة، فقد يكون الجلوس معه لأجل تحذيره وتهديده، وقد يكون لأجل إيصال رسالة من المسلمين، وقد يكون لأجل معرفة ما يخطط له في محاربته للMuslimين، وقد يكون لأغراض أخرى.

فالقول بأن الجلوس مع الكافر الأصلي لا يحتمل إلا معنى واحداً فقط، هو نوع من تكfer المسلمين بالظنون التي حرمتها ومنع أئمة المسلمين منها.

وكذلك تكfer المسلم لأجل مدح الكفار له، فمدح الكافر ليس دليلاً بيناً على أن المسلم وقع في الكفر، فقد يكون مدحه لأجل صدقه وأمانته، ويكون يكون لأجل حنكته ومهاراته وقد يكون خبيثاً من الكافر ومكراً، فالمسارعة إلى تكfer المسلم بمجرد سماع مدح الكافر له ضلال مبين.

وكذلك تكfer من يثنى على النظام الديمقراطي، بحجة أنه يثنى على الكفر، مع أن النظام الديمقراطي منظومة كبيرة تحتوي عدداً من المبادئ والأصول، وكثير منها موافق لأصول الشريعة الإسلامية، فمن يثنى على الديمقراطية يتحمل أنه يقصد تلك المعاني الصحيحة.

وكذلك تكfer من يطالب بالدولة المدنية، بحجة أنه يطالب بالكفر، ومن المعلوم أن مصطلح الدولة المدنية محتمل لمعاني متعددة، ومنها الدولة التي لا يحكمها النظام العسكري، وهذا المعنى صحيح صائب.

**الصورة الثانية: تكfer الطائفة بأفعال بعض أفرادها**، فقد تصدر أفعال كفária من بعض الأفراد المنتسبين إلى طائفة كبيرة، فيبادر بعض الأشخاص إلى تكfer كل الطائفة بحجة أن بعض أفرادها كفر.

وهذا من التواهله المحرم في التكfer ومن إتباع الظنون والتوجهات التي ما أنزل الله به من سلطان.

**الصورة الثالثة: الاعتماد على الأخبار غير المحققة في التكfer** ، فتجد بعض الأشخاص يحكم على عدد كبير من إخوانه المسلمين بالكفر بمجرد أنه سمع خبراً لا يملك دليلاً على صحته وثبوته ، بل قد يكون مصدر الخبر كافر محارب! ، ومع ذلك يعتمد عليه ويكره إخوانه المسلمين.

**الصورة الرابعة: التكfer بالجملة بلا بينة ولا برهان**، فقد قال بعض المعاصرین: "كنا نظن أن هذا البلد - السعودية - أنه مصان من البدع والضلالات والشركيات والكافريات، وجدنا أن من ينتسب إلى العلم كثير منهم إن لم يكونوا مرتدين فهم فسقة مبتدعة" ، ولما روج في هذا الحكم ذكر أنه يقصد بالمنتسبين إلى العلم من يعمل في التعليم الأكاديمي !!

وهو في هذا التكfer بالجملة لم يقدم أي دليل!، ومن المستبعد جداً أن يكون قام بدراسة شاملة لكل من هو منتب إلى

التعليم وتحقق من حالهم، ومن ثم توصل إلى الحكم على أكثرهم بالردة والفسق!!

### الأصل الثاني: التكبير باللازم.

ومعنى هذا الأصل أن يكفر الشخص أخاه المسلم بلازم القول أو الفعل الذي صدر منه، وليس بالقول أو الفعل ذاته. وقد اختلف العلماء في بحث مسألة لازم القول هل هو قول لصاحب القول أم لا ؟! على أقوال متعددة.

والصحيح الذي عليه المحققون من العلماء على أن لازم القول ليس بقول، وأنه لا يصح أن ينسب إلى صاحب القول إذا لم يلتزمه بنفسه.

وأقوال العلماء التي قررت هذا القول كثيرة جداً، ومن ذلك قول ابن تيمية: "الصواب: أن لازم مذهب الإنسان ليس بمنتهب له إذا لم يلتزمه؛ فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذلك على فساد قوله وتناقضه في المقال غير التزامه اللوازم التي يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو أكثر، فالذين قالوا بأقوال يلزمها أقوال يعلم أنه لا يلتزمه لكن لم يعلم أنها تلزم، ولو كان لازم المذهب مذهبًا للزم تكبير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة؛ فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من اسمائه أو صفاته حقيقة"([8]).

فابن تيمية هنا يؤكد على أن لازم الكفر ليس بقول، ثم يؤكّد بوضوح على أنه لا يصح الاعتماد على اللازم في تكبير المسلمين، وضرب أمثلة واضحة على ذلك.

ويذكر ابن حزم تكبير المسلمين بالمال - باللازم - ويحد منه غاية التحذير فيقول: "أما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط والتناقض ليس كفرا بل قد أحسن إذ فر من الكفر... فصح أنه لا يكفر أحد إلا بنفس قوله ونص معتقده ولا ينتفع أحد بأن يعبر عن معتقده بلفظ يحسن به قوله لكن المحكوم به هو مقتضى قوله فقط"([9]).

ويحذر الذهبي من الاعتماد على اللازم في التكبير وبين الآثار المرتبة على ذلك فيقول: "ولا ريب أن بعض علماء النظر بالغوا في النفي والرد والتحريف والتنزيه بزعمهم حتى وقعوا في بدعة أو نعت الباري بنعوت المعدوم. كما أن جماعة من علماء الآخر بالغوا في الإثبات وقبول الضعف والمنكر ولهجوا بالسنة والإتباع فحصل الشغب ووقدت البغضاء وبذل هذا هذا، وكفر هذا هذا.

ونعود بالله من الهوى والمراء في الدين وأن نكفر مسلمًا موحدًا بلازم قوله وهو يفر من ذلك اللازم وينزه وبعظام رب"([10]).

ومن نهى عن الاعتماد على اللازم في تكبير المسلمين: ابن حجر حيث يقول: "والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فاللتزمه أما من لم يلتزمه ونماضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا"([11]).

والصور التي يمكن أن تدخل تحت التكبير باللازم كثيرة جدًا، وقد ذكر الفقهاء أمثلة عديدة عليها، ومن ذلك ما ذكره المقبلي من أن بعض المتفقهة كفر أحد الناس لأنه منعه من نعله، بحجة أنه أهان العلماء ومن أهان العلماء فقد أهان الشريعة!!([12]) ومن الصور المدرجة ضمن التكبير باللازم: تكبير ما يعارض تأسيس حكومة معينة تعلن إعادة الخلافة الإسلامية، بحجة أن من يعارضها يعارض حكم الشريعة!!، وكذلك تكبير من لم يرض بالتحاكم إلى محاكم معينة، بحجة أنه لم يرض بحكم الشريعة!! وتكفير من يقاتل فصيلاً معيناً بحجة أنه يقف ضد تحكيم الشريعة!! وتكفير الجبهات الإسلامية التي حمت بعض مقرات الدولة الكافرة، بحجة أنها تحامي عن الكفر وتدافع عنه!!

### الأصل الثالث: التكبير بالأمر غير المكفر.

ومعنى هذا الأصل أن يعتمد الشخص في تكبير إخوانه المسلمين على أعمال ليست داخلة في جنس المكفرات أو أن دخولها

مشكوك فيه ولا يعتمد على بينة ظاهرة.

وقد ذكر أئمة أهل السنة على أنه لا يجوز للمسلم أن يدخل شيئاً من الأعمال في جنس المكفرات إلا بدليل بين ظاهر لا لبس فيه، وكل أقوالهم التي تدل على وجوب الاحتياط في التكفير تتضمن بالضرورة الدلالة على وجوب الاحتياط في تحديد الأعمال المكفرة.

فإذا كان التكبير أمر خطير في دين الله، وتترتب عليه آثار عظيمة فإنه يجب الاحتياط الشديد في أسبابه وموجباته كما يجب الاحتياط الشديد في تحقة في المعين.

ومن شروط تكثير المعين الضرورية عند أهل السنة والجماعة: التأكيد من فعله، وإثبات كونه كفراً ظاهراً لا لبس فيه، وفي بيان ذلك يقول الشيخ العثيمين: "الواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين: الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن هذا مكفر؛ لثلا يفترى على الله الكذب، والثاني: انتباخ الحكم على الشخص المعين، بحيث تتم شروط التكثير في حقه وتنتفي الموات" ([13]).

ومن أكثر الطوائف التي وقعت في هذا الخلل المنهجي: فرقة الخوارج، فإنها بادرت إلى تكثير المسلمين بفعل الكبيرة، فخالفوا بذلك دلالة الكتاب والسنة القطعية والإجماع القطعي المنقول عن الصحابة.

ولكن هذا الخلل ليس خاصاً بالخوارج ولا بالتكثير بالكبيرة، وإنما يدخل فيه من يبادر إلى تكثير المسلمين بأعمال محتملة في الدلالة على الكفر، وأعمال لا يملك عليها دليلاً بينما في كونها من جنس المكفرات.

ومن أمثلة ذلك: تكثير بعض المعاصرين من يقيم في بلاد الكفار ومن يترك الهجرة من بلادهم، ويعتمد في حجة ضعيفة بينة الضعف ([14]), وكذلك تكثير بعضهم كل من خرج عن جماعتهم التي يدعونها الجماعة الممثلة للمسلمين ([15]).

ومن ذلك أيضاً: تكثير كل من يعمل في الوظائف الحكومية في الدول التي لا تحكم بشرع الله، بحجة أن العمل فيها عمل بالكفر وإقرار به، وبناء على ذلك كفر بعض الغلاة في التكثير المجتمعات الإسلامية!، وهذا كله غير صحيح، فإن الأعمال والوظائف كثيرة الأنواع ومختلفة الأصناف، فبعضها كفر صريح، وبعضها ليس كذلك وإنما هي بعيدة كل البعد عن التشريع والكفر، فالعمل بها ليس عملاً بالكفر من حيث الأصل.

#### الأصل الرابع: التوسيع في تطبيق قاعدة من لم يكفر الكافر.

ومعنى هذا الأصل أن بعض الأشخاص يتوجه لديه كفر عدد من المعينين، ولكنه لا يقتصر على ذلك وإنما يحكم بالكفر على كل من لم يكفرهم.

وقاعدة تكثير من لم يكفر الكافر مشهورة عند العلماء، وهي أصل صحيح مجمع بينهم وقد قرره جملة من الفقهاء، ولكنهم في الوقت نفسه يؤكدون على أن هذا الأصل ليس مطلقاً وإنما هو مقيد بشروط محددة، مثل أن يكون كفر الكافر ثابت بنص شرعي بين أو بإجماع قطعي لا لبس فيه ولا اضطراب، وأما إذا كان كفر المعين ليس ثابتاً بنص شرعي وإجماع قطعي لا لبس فيه فإنه لا يصح تكثير من لم يكفره، وما زال العلماء والفقهاء يختلفون في مسائل كثيرة، بعضهم يعدها كفراً والآخرون لا يدعونها كفراً، ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضاً ([16]).

وصور الغلط التي تندرج تحت هذا الأصل كثيرة ومن ذلك أن بعض المثقفين ذكر أنه يجوز الاعتراض على الله، فقام أحد الشيوخ بتکفيره، ولم يقتصر على ذلك، وإنما قال ومن لم يكفره فهو كافر!!

مع أن ذلك المتفق لم يكن كلامه صريحاً في أنه يقصد المعنى المكفر وسياق حديثه يدل أيضاً على أنه كان يقصد معنى خارجاً عما يتبارى من ظاهر لفظه.

ومن الصور المندرجة ضمن هذا الأصل: أن بعض المعاصرين يحكم بالكفر على كل من يخالفه في الحكم بغير ما أنزل الله؛ بحجة أنه لم يكفر الكافر ([17]).

مع أن قضية الحكم بغير ما أنزل الله تندرج تحتها صور كثيرة، وفي كثير من صورها خلاف مشهور معتبر بين العلماء. ومن الصور المندرجة ضمن هذا الأصل: أن بعض المعاصرین اختار القول بأن الجهل ليس عذرًا في مسائل الشرك – ومع أن قوله هذا ليس بصحیح وإنما الصحيح أن الجهل عذر معتبر في مسائل الشرك وغيرها – إلا أنه لم يكتف بذلك وإنما أخذ يقرر بأن من عذر بالجهل كافر بإجماع الأمة!!

وقوله هذا توسيع ظاهر في قاعدة عدم تكفیر الكافر، ويستلزم تکفیر كل العلماء الذين ثبت عنهم الإعذار بالجهل، بل يستلزم تکفیر العلماء الذين نصوا على أن قضية الإعذار بالجهل من مسائل الاختلاف، كالشيخ العثيمين وغيره، فهوإعلماء العلماء – وإن سلمنا – أنهم من يقول بعدم الإعذار بالجهل فإنهم ينصون على أنها مسألة خلافية.

وقد ذكرت اللجنة الدائمة ممثلة في الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ عبدالرزاق عفيفي أنه "لا يجوز لطائفة الموحدين الذين يعتقدون كفر عباد القبور أن يكفروا إخوانهم الموحدين الذين توقفوا في كفرهم حتى تقام عليهم الحجة؛ لأن توقيفهم عن تکفیرهم له شبهة وهي اعتقادهم أنه لا بد من إقامة الحجة على أولئك القبوريين قبل تکفیرهم بخلاف من لا شبهة في كفره كاليهود والنصارى والشيوعىين وأشباههم، فهوإله لا شبهة في كفرهم ولا في كفر من لم يكفرهم"([18]).

#### الأصل الخامس: فتح باب تکفیر المسلمين لكل من لم يتأهل للحديث فيه.

ومعنى هذا الأصل الدعوة إلى ممارسة التکفیر وإنزاله بالمعينين من المسلمين لكل من لم يكن متأهلاً للنظر في الأحكام الشرعية، كمثل دعوة العوام وصغر طلبة العلم إلى التکفیر وفتح الباب لهم.

وهذا المنهج مخالف لطريقة أئمة أهل السنة، فإن التکفیر حكم شرعى، والأحكام الشرعية لا يجوز أن يخوض فيها إلا من يحسن الكلام في الأحكام الشرعية وحاز قدرًا كبيرًا من العلم، بل إن هناك أبوابًا من الأحكام الشرعية تتطلب مزيد اختصاص ومعرفة بأصول الشريعة ومقاصدها، والكلام فيها لا يكون إلا لخاصة العلماء.

ومن هذه الأبواب: باب التکفیر؛ لأنه باب يحتاج إلى موازنات بين الأصول المتعارضة في حق المسلم الواقع في الكفر ويطلُب قدرًا كبيرًا من الفقه في الترجيح بينها، وأنه تترتب عليه نتائج خطيرة وآثار عظيمة، وأن فيه تحديدًا لمصير المسلم عند الله والحكم عليه بالعذاب الأبدي، فلما كان كذلك أكد عدد من العلماء على أنه لا يصح أن يفتح فيه الباب للعوام ولا لغيرهم ممن لا يحسن الحديث في الأحكام الشرعية، وفي بيان ذلك يقول ابن تيمية: "إن **تسليط الجهال على تکفیر علماء المسلمين من أعظم المنكرات وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين لما يعتقدون أنهم أخطئوا فيه من الدين"([19]).**

إن تکفیر المسلم مختلف تمام الاختلاف عن تکفیر الكافر الأصلي كاليهودي والنصراني، فالكافر الأصلي الأمر فيه ظاهر ولا ليس في حاله ولم تتعارض في حقه الأصول والظواهر وليس في تکفیره رفع لأحكام شرعية ثابتة له، وأما تکفیر المسلم فالأمر فيه مختلف، فقد تعارضت في حقه الأصول والظواهر، وفي تکفیره رفع لأحكام ثابتة له وإلحاد أحكام أخرى به، ففيه نفي لمحبة الله له وإثبات لغضب الله عليه، وفيه رفع لجميع الأحكام المتعلقة بالإسلام في الدنيا والآخرة وإثبات أحكام الكفر.

ومثل هذه الأحوال تتطلب قدرًا عالياً من الإثباتات والاحتياطات وفقاً في الموازنات، وهي ليست من الأمور المتاحة لكل أحد.

ولكن بعض المعاصرین يصور باب تکفیر المسلم الواقع في الكفر على أنه شبيه بالمعادلات الرياضية المحسنة، وأنه باب سهل المراس وأنه لا يحتاج إلا أن يحفظ الشخص القواعد ثم ينزلها على المعينين من المسلمين ترتيباً رياضياً ، ولهذا تراه يدعى إلى ولوج العوام وصغر طلبة العلم في باب التکفیر ويصور لهم الأمر بأنه سهل خفيف المؤونة!

وكل ذلك مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل الحذر مع باب التکفیر وتخييفهم من الوelog فيه إلا لمن يدرك مأخذ

وقد سأله الشيخ صالح الفوزان - وهو ممن لا يعذر بالجهل في مسائل الشرك - عن رجل يدعوه غير الله، فأخبرته إن هذا العمل شرك، فلم يستجب له، فهل أحكم عليه بالشرك؟! أم لا بد أن يحكم عليه بذلك عالم من العلماء؟! فأجاب: "ما تحكم عليه بالشرك حتى نسمع كلامه، ونستقرئ حالته، هل هو صحيح العقل أو مخبول؟! هذا لا بد يرجع فيه إلى أهل العلم، ويبلغ عنه أهل العلم في بلده، من أجل أن يتذروا معه الإجراء اللازم"([20]).

#### الأصل السادس: التركيز على باب التكفير والإكثار من الإلحاد عليه.

ومعنى هذا الأصل: التعامل مع قضية إنزال حكم الكفر بالمسلمين الذين يقعن في المكريات على أنه أمر مقصود لذاته في الشريعة وعلى أن تكثير المسلمين أمر أساسى من أساسيات الدين والإنتكاري على المعاصرين بأنهم لم يكتروا من الحديث عنه.

وقد حدث من بعض المعاصرين أن ألغى كثيراً من دروسه العلمية وأخذ في التركيز على باب التكفير وعقد فيه عشرات الدروس والمحاضرات وطبق يصور لطلاب العلم بأن قضية تكثير المسلمين الواقعين في المكريات وإنزال أحكام الكفر بهم الجزء العظيم من الدين فرط فيه المعاصرون وصرفوا الأنفاس عنه، ويصور أن صنيعهم ذلك يدخل في تحريف دين الله. وبات يصور لهم بأن معرفة مسألة تكثير من وقع في الكفر من المسلمين من أول الأساسيات التي يجب أن يتعلمواها طالب العلم في دراسة العقيدة وأن عدم تعلمها دليل على فساد المنهج التعليمي!

ولا شك أن مسألة التكثير - تكثير المسلمين الذين يقعن في المكريات - قضية مهمة في الدين ولا أحد ينازع في ذلك من المسلمين، ولكن تصويرها بصورة أكبر من حجمها وإدراجها في الأساسيات الأولية في دراسة علم العقيدة، وتركيز الكلام حولها على أنها من أوجب الواجبات التي لا يتحقق التوحيد إلا بها = كل ذلك داخل في أصول الغلط في باب تكثير المسلمين.

#### الأصل السابع: إلغاء موانع التكفير أو تضييق حدودها الشرعية.

ومعنى هذا الأصل أن يعمد الشخص إلى تضييق موانع التكفير التي جاءت بها النصوص الشرعية ويصل بها إلى حد قريب من الإلغاء أو أن يلغى اعتبارها في أبواب كاملة من الدين.

فكثير من الناس يقر بمشروعية موانع التكثير ويسلم بها، ولكنه مع ذلك يسعى إلى تضييقها إلى درجة تقاد تصل إلى الإلغاء، ولا يكون لها أثر بين في دفع حكم الكفر عن المسلمين.

وهذا الأصل له صور عديدة، ومن تلك الصور:

**الصورة الأولى:** إلغاء بعض جماعات التكثير لمانع الإكراه، وقولهم بأنه لا إكراه في الإسلام، وانتهوا بذلك إلى تكثير المجتمعات الإسلامية بحجة أنه نفذت فيها أحكام الشرك من قبل حكامها ولم يراعوا حالة الاستضعفان والإكراه!([21]).

**الصورة الثانية:** القول بأن الحجة الرسالية تقوم بمجرد إمكان بلوغ النص، فهذا القول مع أن عدداً من العلماء قال به إلا أنه مخالف للنصوص الشرعية التي تدل على أن الحجة إنما تقوم على المكلف بفهم النص الشرعي وإدراك معناه الصحيح، ولا تقوم عليه حكماً إلا إذا فرط وقصر في البحث عن الحجة([22]).

وقد ترتب على هذه الصورة من الخطأ في التعامل مع موانع التكثير تكثير جماعات كبيرة من المسلمين بحجة أن الحجة الرسالية قامت عليهم بمجرد البلوغ وأن الحجة كانت ممكنة في حقهم.

**الصورة الثالثة:** إلغاء موانع التكثير في أبواب كاملة من الدين، فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يعذر بالجهل والتأويل في المسائل الظاهرة، وإنما موانع التكثير خاصة بالمسائل الخفية فقط، وهذا القول غير صحيح، وهو مخالف للأدلة الشرعية

وللأصول التي يقوم عليها التكليف في الدين، وعارض لتقديرات كثيرة من المحققين من أهل السنة. وقد بينت مواطن الخطأ في هذه الصورة والتي قبلها في كتاب "إشكالية الإعذار بالجهل في مسائل الشرك" بكلام مفصل ومطول.

وقد ترتب على هذه الصورة مثل ما ترتب على الصورة السابقة من الحكم على جماعات كبيرة من المسلمين بالكفر والخروج من الدين بحجة أنهم خالفوا في مسائل ظاهرة.

ومن خلال استعراض الأصول التي يقوم عليها الغلط في باب التكفير ندرك بأنها في جملتها راجعة إلى الخلل في ضبط قضية شروط التكفير وموانعه، وأن منبع الخطأ فيها راجع إلى تقصير النظر والبحث في حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في تلك القضية.

- 
- ([1]) التمهيد (22/17).
  - ([2]) مجموع الفتاوى (501/12).
  - ([3]) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (4/84).
  - ([4]) حاشية ابن عابدي (224/4).
  - ([5]) السيل الجرار (978).
  - ([6]) شرح كشف الشبهات (55).
  - ([7]) فيصل التفرقة – ضمن مجموع رسائل الغزالى (248).
  - ([8]) مجموع الفتاوى (217/20).
  - ([9]) الفصل في الملل والأهواء والنحل (294/3).
  - ([10]) الرد الواffer، ابن ناصر الدين الدمشقي (20).
  - ([11]) فتح المغىث، السخاوي (1/334)، وانظر مزيداً من أقوال العلماء في: نوافض الإمام القولية والعلمية، عبدالعزيز العبداللطيف (81-84).
  - ([12]) انظر: العلم الشامخ (413).
  - ([13]) شرح كشف الشبهات (57).
  - ([14]) انظر: الغلو في الدين، عبدالرحمن اللويحق (308).
  - ([15]) انظر: المرجع السابق (303).
  - ([16]) وقد كتبت ورقة بحثية في تحرير هذا الأصل وتحديد أقسامه وضوابطه، ستنشر قريباً.
  - ([17]) انظر: الغلو في الدين، عبدالرحمن اللويحق (314).
  - ([18]) فتاوى اللجنة الدائمة (151/2).
  - ([19]) مجموع الفتاوى (102/35-103).
  - ([20]) دروس في شرح نوافض الإسلام (57).
  - ([21]) انظر: شبهات التكفيريين، عمر قريشي (397).
  - ([22]) انظر: إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي، للباحث (143-165) و (176-190).

مركز نماء للبحوث والدراسات

المصادر: